

ECA/WA/ICE/21/01d  
Distr. General  
29 Jun 2018



Arabic  
Original : French

---

المكتب الإقليمي لغرب أفريقيا  
الدورة الحادية والعشرون للجنة الخبراء  
الحكومية الدولية لغرب أفريقيا

كوتونو (بنن)

٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨

الدورة الحادية والعشرون للجنة الخبراء الحكومية  
الدولية لغرب أفريقيا



## جدول المحتويات

### الصفحة

أولاً - مقدمة	١
ثانياً - المشاركون	١
ثالثاً - حفل الافتتاح	١
رابعاً - انتخاب أعضاء المكتب	٢
خامساً - إقرار جدول الأعمال	٣
سادساً - سير الأعمال	٣
سابعاً - استعراض الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع وإقرارها	٧
ثامناً - تاريخ اجتماع لجنة الخبراء المقبل ومكان انعقاده وموضوعه	٧
تاسعاً - حفل الاختتام	٨



## أولاً- مقدمة

١- عُقدت الدورة الحادية والعشرون للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في كوتونو (بنن)، بدعم تقني ولوجستي ومالي من حكومة جمهورية بنن. وكان موضوع الدورة هو: **”التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا: التحديات الجديدة والآفاق“**.

٢- وقد اختير هذا الموضوع في ظل التوسع المحتمل للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نحو بلدان أخرى واقتراب الموعد النهائي الذي حددته الجماعة لتحقيق العملة الموحدة بحلول عام ٢٠٢٠. ويأتي هذا الخيار أيضاً ضمن حقبة جديدة للقارة الأفريقية ومنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية مع الإطلاق الرسمي لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في كينغالي (رواندا)، في آذار/مارس ٢٠١٨.

٣- وجرى النظر في ثلاثة تقارير نظامية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، هي تقرير عن أنشطة المكتب، وتقرير عن تنفيذ البرامج الإقليمية والدولية، وتقرير عن الأنشطة دون الإقليمية لغرب أفريقيا. وكانت الدورة الحادية والعشرون للمكتب فرصة سانحة للمشاركين لتبادل وجهات النظر بشأن الظروف الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة دون الإقليمية، والمبادرات التي تنفذها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في سبيل دعم الجهود المبذولة لتحقيق التنمية والتكامل الإقليمي للبلدان. وكانت الدورة أيضاً بمثابة منتدى لمناقشة تحديات التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا وآفاقه ونشر الموجز القطري لبنن في مجال التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع. وأخيراً، أتاحت الدورة الفرصة لصياغة التوصيات ذات الصلة من أجل تحقيق تنمية بلدان غرب أفريقيا.

## ثانياً- المشاركون

٤- حضر الاجتماع ممثلو الدول التالية الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا: بنن، وبوركينا فاسو، وتوغو، والسنغال، وسيراليون، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا - بيساو، وكوت ديفوار، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا. كما حضر ممثلون عن الجماعات الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية التالية: الوكالة النقدية لغرب أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي، والمصرف المركزي لدول غرب أفريقيا، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنظمة استثمار نهر السنغال، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا.

## ثالثاً- حفل الافتتاح

٥- أدلت الشخصيات التالية بأربعة بيانات خلال حفل الافتتاح: '١' السيد ديمتري سانغا، مدير مكتب غرب أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ '٢' السيد سيكاكوليبالي، المنسق المقيم لمنظمة الأمم المتحدة في بنن؛ '٣' السيد ساوبو ديالو، الرئيس المنتهية ولايته للدورة العشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية والمدير العام للاقتصاد والتخطيط في بوركينا فاسو؛ '٤' عبد الله بيو تشاني، وزير الدولة المكلف بالتخطيط والتنمية في جمهورية بنن، الذي ألقى الكلمة الافتتاحية.

٦- وأعرب السيد ديمتري سانغا، مدير مكتب غرب أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا في كلمته عن شكره لسلطات جمهورية بنن على التزامها بالتكامل الإقليمي ودعمها المستمر الذي ما فتئت تقدمه للجنة الاقتصادية لأفريقيا. وقام السيد سانغا باستعراض التحديات الرئيسية التي تواجهها غرب أفريقيا، بما في ذلك التوسع المحتمل للجماعة الاقتصادية في ضوء طلبات الانضمام التي يجري النظر فيها، وتطبيق التعريف الخارجية الموحدة للجماعة التي اعتمدت في عام ٢٠١٥، وتأثير منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية على المنطقة دون الإقليمية، ومشروع العملة الموحدة، ناهيك عن التهديدات الأمنية

التي تعاني منها منطقة الساحل. وقبل أن يتمنى للمناقشات أن تكون مثمرة وأن تفضي إلى توصيات مفيدة، أكد السيد سانغا على أهمية تسليط الضوء على الإمكانيات في مجال الطاقة، والتعدين، والزراعة، والموارد البشرية التي تتوفر عليها المنطقة دون الإقليمية وضرورة الاستفادة منها بتطويرها لما يخدم مصالح شعوب منطقة غرب أفريقيا.

٧- وأكد، السيد سيكا كوليبالي، المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة في بنن، من جانبه، التزام منظومة الأمم المتحدة بمساعدة بلدان غرب أفريقيا في ما تبذله من جهود يومية لتحقيق التنمية، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة مع أخذ خططها الوطنية في الاعتبار. وشدد على الأهمية التي توليها المنظومة لمبدأ ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ في جهودها المبذولة لدعم البلدان.

٨- أما السيد ساوبو ديالو، الرئيس المنتهية ولايته للدورة العشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية والمدير العام للاقتصاد والتخطيط في بوركينا فاسو، فقد أشاد بأداء المكتب الذي يمكن الوقوف عليه، ليس من خلال ما قام به من أعمال منذ أيار/مايو ٢٠١٧، ولكن كذلك من خلال تنفيذ التوصيات الصادرة عن الدورة الأخيرة للجنة الخبراء الحكومية الدولية. وأشار السيد ديالو إلى ما جرى من تعزيز لإجراءات الدعم المقدمة للجماعة، وإعداد الموجزات القطرية الستة وهو ما مكّن من تغطية جميع البلدان الخمسة عشرة في إطار مبادرة الجماعة لإنتاج المعارف، والجهود الجارية الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي. وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة، أضاف أن التحليلات بشأن منطقة الساحل وانضمام بعض البلدان إلى الجماعة، لاسيما المغرب، كانت موضع ترحيب.

٩- وفي الأخير، رحب السيد عبد الله بيو تشاني، وزير الدولة المكلف بالتخطيط والتنمية في جمهورية بنن، في كلمته الافتتاحية باختيار بنن لاستضافة الدورة الحالية للجنة. وأقر بأهمية الموضوع الرئيسي عن التكامل الإقليمي وكذلك المواضيع الفرعية المختلفة التي ستجري مناقشتها. وأشار وزير الدولة مجدداً إلى قناعته بالتزام بنن الراسخ بالتكامل الإقليمي. وفي هذا الصدد، أشار إلى القرار القوي الذي اتخذته بفتح حدودها لجميع المواطنين الأفريقيين، ما جعلها البلد الأفريقي الثاني الذي يعتمد هذا الاجراء بعد رواندا. وأبرز الأولوية التي توليها بنن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة والتحول الهيكلي للاقتصاد البيني، وهو ما يشكل أحد أعمدة برنامج عمل الحكومة الذي تعكف على تنفيذه. وقبل أن يعلن افتتاح الدورة، أثنى على التدخلات التي قامت بها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لصالح بنن ودعا الوفود إلى اغتنام ما يتيح هذا الاجتماع من فرص لتبادل الآراء للخروج بتوصيات ملائمة تتيح لصانعي القرار العمل من أجل مستقبل أفضل لمنطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

## رابعاً- انتخاب أعضاء المكتب

١٠- انتخب الاجتماع بالتركية البلدان التالية أعضاء للمكتب:

الرئيس: بنن

نائب الرئيس: غانا

المقرر: بوركينا فاسو

## خامساً- إقرار جدول الأعمال

١١- أقر مندوبو الدول الأعضاء جدول الأعمال الذي عرضته الأمانة دون تعديل.

## سادساً- سير الأعمال

### (أ) تقرير عن الموجز دون الإقليمي لغرب أفريقيا

١٢- أشارت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في العرض الذي قدمته إلى ما شهدته غرب أفريقيا من انتعاش اقتصادي، حيث سُجل معدل نمو بلغ ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٧ بعد أن كان ٠,٣ في المائة في عام ٢٠١٦. وأشارت إلى أنه من المتوقع أن يتعزز هذا الاتجاه أكثر في عام ٢٠١٨ بمعدل نمو قدره ٣,٥ في المائة. بيد أن المنطقة دون الإقليمية سجلت تنمية ضعيفة إجمالاً وتواجه تحديات خاصة في مجالات التعليم، والحد من الفقر، والنهوض بالمرأة. ويتضح من خلال التحليل انخفاض مستوى تنوع الاقتصاد، مع تحول طفيف من الخدمات والأنشطة الإنتاجية الزراعية نحو قطاع الخدمات والصادرات التي تتكون من المعادن والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة في حوالي ٨٠ في المائة منها. وتضمن العرض في الأخير تذكيراً بالحالة الأمنية الصعبة التي تعاني منها المنطقة دون الإقليمية، مشيراً إلى ما تحقق من تقدم في مجال الحكم الرشيد وتحسين بيئة الأعمال التجارية.

١٣- وركزت المناقشات أساساً على الحاجة إلى تحسين تحليل التجارب القطرية في مجال التنوع الاقتصادي، والنهوض بالمرأة من حيث تحقيق التكافؤ بين الجنسين، وتوسيع المنظور البيئي وتعزيز سلاسل القيمة للسلع الأساسية. كما تطرق الحاضرون إلى مسألة تمويل الهياكل الأساسية، بالنظر إلى الصعوبات القائمة في مجال التواصل الإقليمي. وأثارت الوفود بعض التساؤلات فيما يخص الإحصاءات المتعلقة بالفقر، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني مع التركيز على التكافؤ. وأخيراً، دعت الوفود اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى التعمق في تحليل الحالة الأمنية والتدقيق فيما أبدته بعض البلدان من شك في الأداء المحرز في بعض المؤشرات مثل التعليم، مع تسليط الضوء على جهود البلدان والسياسات التي تنفذها في المجالات المذكورة.

١٤- وقدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إيضاحات بشأن الأسئلة التي أثيرت. كما أحاطت علماً بالتوصيات والاقتراحات الهادفة إلى تحسين محتوى تحليلاتها. كما دعت البلدان إلى تقديم مساهماتها في مجال التنوع الاقتصادي، بغية إدراجها في الوثيقة.

### (ب) تقرير عن العرض الذي تقدمت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لبناء القدرات في أفريقيا: دعم الدول

#### لاكتساب القدرات في مجال التكيف والأمن والتنمية

١٥- قدم المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط خلال عرضه إحاطة شاملة عن المجالات التي تغطيها الدورات التدريبية، وعدد الموظفين المدربين، والآلية المتعلقة باختيار المرشحين، والرصد والتقييم من أجل كفالة أفضل تأثير ممكن في مجال تعزيز قدرات البلدان.

١٦- وأشار المعهد إلى أن ما يقدمه من تدريب يأتي في إطار المبادئ التوجيهية الاستراتيجية المشار إليها في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عام ٢٠٦٣. وأضاف أن من بين المبادرات الاستراتيجية الرئيسية التي نفذها، تجدر الإشارة إلى بدء التدريب عن بعد، حيث سيتمكن تحسينه وتطويره في المستقبل من الاستجابة لطلبات التدريب على نطاق أوسع.

١٧- وركزت المناقشات على الحاجة إلى توسيع نطاق التدريب إلى مواضيع محددة مثل الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص وتمويل التنمية بصفة عامة، وكذلك على عملية اختيار المرشحين وعلى تمثيل أكبر للبلدان الناطقة باللغة البرتغالية في التدريب. كما شجعت البلدان المعهد على مواصلة التعاون مع الجامعات ومراكز البحوث من أجل تدريب الطلاب وتوجيههم.

١٨- وقدم ممثل المعهد توضيحات بشأن الشواغل والاقتراحات المطروحة. وأشار على وجه الخصوص إلى أن الغرض من عملية اختيار المرشحين هو كفاءة اختيار أفضل المواهب، ولكن ينبغي أن تحظى المواهب المختارة بالموافقة النهائية من لدن السلطات المختصة. وأكد، من جانب ثان كذلك، على أهمية الطلب على التدريب، بالإضافة إلى أن الاستجابات الحالية تركز على تعزيز دورات التدريب عن بعد وتشجيع البلدان على تطوير التدريب على مجالات محددة على الصعيد الوطني.

### (ج) تقرير عن تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا في عام ٢٠١٧ وآفاق عام ٢٠١٨

١٩- قدمت الأمانة التقرير المتعلق بأنشطة المكتب خلال الفترة الممتدة من أيار/مايو ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨. فأكدت بصفة خاصة في هذا التقرير على التغييرات المتوخاة أو الممكنة من خلال ما سيتحقق من نتائج. وعلى وجه الخصوص، أشارت إلى أن الأنشطة المنجزة بمجملها قد مكنت المكتب من تعزيز التأثير في السياسات، واكتساب المزيد من المصداقية والثقة، وتمتين آليات المساءلة، وترسيخ ثقافة التعلم وتعزيز الفعالية التشغيلية للمكتب. وشدد المكتب على أن ضعف النظم الإحصائية الوطنية مصحوباً بالسياقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية والأمنية كلها عوامل تهدد المنطقة دون الإقليمية وتمثل عوائق تعرقل اضطلاع المكتب بأعماله. وأفاد المكتب دون الإقليمي بأنه خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ سيواصل دعمه لتنفيذ المبادرات دون الإقليمية وبناء قدرات الدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وعلى وجه الخصوص من خلال تحسين نظمها الإحصائية، ومساعدتها على الإلمام باستخدام أدوات مُدججة سياسات التخطيط والرصد المتكامل لبرامج التنمية. وأشارت الأمانة إلى أن تحويل المكتب إلى مركز امتياز متخصص في الديناميات الديمغرافية من أجل التنمية، الذي تقرر في إطار الإصلاح الجاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا، سوف تكون له تأثيراته على تنظيم المكتب وعلى طريقة عمله.

٢٠- ورحب المندوبون بالدينامية التي يتميز بها المكتب، وشكر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على ما تقدمه من دعم في مختلف المجالات. وحثوا على توحى الحذر عند الاستعانة بالشبكات الاجتماعية لتقييم تأثير اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في ظل غياب معلومات مفصلة عن المشتركين وعند مقارنة الأداء بأداء مؤسسات أو منظمات أخرى. وعلاوة على ذلك، شددوا على ضرورة تعزيز الشراكة الاستراتيجية مع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وفتح المندوبون آفاقاً للقيام بأنشطة بشأن آلية التقارب، في سياق تنقيح قواعد حساب الناتج المحلي الإجمالي ومرافقة البلدان في مسار منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

٢١- وأحاطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا علماً بهذه الاقتراحات والتوصيات المقدمة، وأكدت من جديد التزامها بتعزيز التدخلات الرامية إلى تلبية احتياجات البلدان. وقدمت معلومات عن الجهود الحالية الرامية إلى تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة من غير الدول، بما في ذلك من خلال إنشاء شعبة مكلفة بتنمية القطاع الخاص.



## (د) تقرير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

٢٢- قدمت الأمانة تقريرها المرحلي لعام ٢٠١٨ بشأن التقدم الذي أحرزته غرب أفريقيا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقبل أن تتطرق لما أحرزه كل بلد حسب كل هدف وغاية وكذلك التحديات الرئيسية، قامت باستعراض المنهجية المتبعة، ومصادر البيانات والقيود الرئيسية للتقرير، لا سيما من حيث توافر البيانات.

٢٣- واتفق المشاركون على أن دول غرب أفريقيا سجلت تقدماً مشجعاً خلال العقد الماضي في مجالات صحة الأم والطفل، وتوفير مياه الشرب، وتشجيع الطاقات المتجددة وتوليد الثروة الذي نجم عنه نمو الطبقة الوسطى. ومع ذلك، يظل من المهم سد الفجوة في مجالات مكافحة الفقر، وسوء التغذية، ونوعية التعليم، وأوجه التفاوت فيما بين الجنسين وفي الدخل، والمرافق الصحية، والمسكن اللائق، والحفاظ على الطبيعة، والحالة المدنية، وتعبئة الموارد المحلية. وفي الختام تناول العرض التحديات الرئيسية التي تواجه الأبعاد الشاملة لعدة قطاعات، بما في ذلك الفجوة في تمويل النظم الإحصائية الوطنية واستقلالية المكاتب الإحصائية الوطنية.

٢٤- ولاستكمال هذا العرض، تقاسمت بنن خبرتها في تنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٥- وعقب العرض، لاحظ المندوبون تكرار أوجه القصور في النظم الإحصائية للبلدان، مؤكداً على أن تقييم المؤشرات كثيراً ما يستند إلى بيانات سابقة على عام ٢٠١٥، كانت قد غطتها أصلاً الأهداف الإنمائية للألفية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أشاروا إلى الاختلافات في المقارنة بين مختلف المؤشرات والأهداف، في سياق تختلف فيه أولويات البلدان. وأضافوا أن بعض البلدان، مثل ليبيريا، التي لا تزال تواجه عواقب وباء فيروس الإيبولا الذي ضرب البلاد في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، سجلت تأخراً في إدماج أهداف التنمية المستدامة في سياساتها وخططها الوطنية، الأمر الذي يجعل من الصعب قياس الأهداف المنشودة. وطلبت بعض الوفود أيضاً مزيداً من المعلومات عن أفضل الممارسات في الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وكذلك إدراج جداول في الوثيقة تتضمن أداء البلدان في مختلف مؤشرات.

٢٦- وأحاطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا علماً بالتوصيات والاقتراحات المقدمة.

## (هـ) مائدة مستديرة: "التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا: التحديات الجديدة والآفاق"

٢٧- اتسمت الطريق نحو التكامل في غرب أفريقيا في السنوات الأخيرة بأشكال مختلفة من الديناميات ذات الطبيعة الإقليمية والقارية والعالمية تستحق التمعن فيها بدقة لتقييم الآثار المترتبة على الأهداف المحددة للتكامل الإقليمي. وقد لا يكون تنفيذ اتفاقات منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، على سبيل المثال، سهلاً بالنسبة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (لاسيما بسبب التعريف الخارجية الموحدة)، لأن بعض بلدان الجماعة لم تصدق بعد على اتفاقات تلك المنطقة. ومن أشكال الديناميات الهامة الأخرى التي تستحق اهتماماً خاصاً أيضاً هي قضية العملة الموحدة حيث شكّلت فرقة عمل رئاسية للعمل عليها مؤخراً، وكذلك قضية الهياكل الأساسية للجماعة، حيث جرى مؤخراً تفعيل وحدة إعداد المشاريع وتطويرها، وقضية السلام والأمن، والشؤون الاجتماعية، والتنقل، وهي قضايا أساسية لرفع مستوى الأنشطة الاقتصادية في الجماعة.

٢٨- وقد مكنت المناقشات التي تلت العرض من تركيز الاهتمام على قضية العملة الموحدة وأهمية تعميق التفكير بشأن تقارب المعايير، بما في ذلك أهمية الالتزام بالشروط المطروحة للانتقال إلى العملة الموحدة. واقترح المشاركون كذلك إضافة

مادة تتعلق بالمؤشرات الحقيقية للتقارب. وناقش المشاركون أيضاً إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي ينبغي أن تكون مصحوبة بدراسات الأثر ومشاورات واسعة مع مختلف الجهات الفاعلة المعنية (السكان والبرلمانيون، والقطاع الخاص) قبل الشروع في مرحلة التفاوض. وركزت المناقشات كذلك على الروابط بين الأمن والتكامل الإقليمي. فقد مكّنت الإحصاءات التي جرت دراستها في هذا الإطار من الوقوف على عدم وجود صلات مباشرة بين هاتين المشكلتين. كما تطرق المندوبون للخبرة التي اكتسبتها الجماعة وأدائها في مجال إدارة النزاعات. وأخيراً، أكدوا على الحاجة إلى إزالة مختلف العوائق التي تعترض سبيل حرية الحركة الفعالة للأشخاص والبضائع بغية الاستفادة القصوى من منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية والاتحاد الجمركي للجماعة.

### (و) تقرير عن المبادرات القارية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

٢٩- تطرق عرض اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لإطارها الاستراتيجي المنقح لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وركز على رؤية اللجنة، وتوجهاتها الاستراتيجية، وتركيزها البرنامجي، ووظائفها الأساسية والإطار الذي تعتمد عليه لقياس أدائها. وأكد أن مبرر تنقيح الإطار الاستراتيجي هو التغيرات التي طرأت على البيئة العالمية والقارية. وأشار إلى أن هدف اللجنة هو تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة والمستدامة من خلال تسريع تحقيق التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي في أفريقيا. وأضاف أن اللجنة تسترشد في عملها بخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وخطة عام ٢٠٣٠. وذُكر العرض بمجالات اللجنة الاستراتيجية الخمسة وهي: '١' تعزيز موقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بصفتها المؤسسة التي تحظى بالمكانة الأولى من خلال موقعها ومكانتها الفريدة في تقديم حلول شاملة للقارة؛ '٢' إيجاد حلول إنمائية قابلة للتطبيق لتسريع تحقيق التنوع الاقتصادي والتصنيع في أفريقيا؛ '٣' وضع حلول مبتكرة لتمويل الهياكل الأساسية البشرية والمادية والاجتماعية المستدامة لخدمة أفريقيا التي تسير في طريق التحول؛ '٤' إيجاد حلول للمشاكل العابرة للحدود، مع التركيز على الإدماج الاجتماعي؛ '٥' إيجاد حلول إقليمية تساهم في قضايا الحوكمة العالمية، وتطوير المعرفة اللازمة للحماية من التحديات التي ستواجهها الأجيال القادمة في أفريقيا وإدارة تلك التحديات.

٣٠- وأحاط المندوبون علماً بالإطار الاستراتيجي المنقح للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومجالات تدخلها ودعمها وكذلك قنوات طلب المساعدة من الأمانة التنفيذية للجنة. وأعربت بعض البلدان مثل كوت ديفوار (في مجال تعزيز نظام إدارة المشاريع)، عن استعدادها لإرسال طلبات جديدة للحصول على مساعدة اللجنة، متمنية أن تؤخذ بعين الاعتبار. كما أعربت بلدان أخرى مثل بوركينا فاسو وغامبيا غينيا-بيساو عن عزمها إرسال طلبات بهذا الخصوص إلى اللجنة.

### (ز) جلسة خاصة عن التكامل الإقليمي

٣١- قامت المنظمات دون الإقليمية مثل المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ومنظمة استثمار نهر السنغال، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا بتبادل خبراتها في مجال التكامل الإقليمي وتقديم الدعم للبلدان. فأحاط المرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المشاركين علماً بتنفيذ برنامج عمله الاستراتيجي للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١ وكذلك مختلف المبادرات الجارية على مستوى دوله الأعضاء الاثنتين والعشرين، بما في ذلك تقديم الدعم لرصد أهداف التنمية المستدامة، ووضع مؤشرات متسقة للأسعار، وتنقيح قواعد بيانات حساب الناتج المحلي الإجمالي. وألح ممثل المرصد كذلك على ضرورة منح الأولوية للإحصاءات من خلال تكفل الميزانيات الوطنية بالاحتياجات المتعلقة بتعزيز النظم الإحصائية. وأبرز ممثل منظمة استثمار نهر السنغال البرامج الرئيسية التي تساهم في تعزيز التكامل الإقليمي، بما في ذلك السدود الكهرومائية في مناطق مانانتالي ودياما وفالو وتنفيذ البرامج الإقليمية. وأشار أيضاً إلى المبادرات الجارية في

بمجال النقل المتعدد الوسائط على نهر السنغال. وأخيراً، ركز ممثل مصرف التنمية لغرب أفريقيا في عرضه على مبادرتين رئيسيتين، هما المشاريع التي تساعد على تحقيق الاندماج والشراكات بين القطاعين العام والخاص. فأشار إلى توسيع نطاق عمل المصرف، الذي كان يقتصر على الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. فأفاد أنه يمكن لمؤسسته تمويل المشاريع لصالح البلدان غير الأعضاء في الاتحاد في الحالات التي يمكن للبلد المعني أن يثبت الطابع الاندماجي للمشروع الذي يريد تمويله. وفيما يتعلق بالشراكة بين القطاع العام والقطاع والخاص، قال إنه أنشئت وحدة لتعزيز هذا النوع من التمويل مع الحفاظ على مصالح البلد.

### (ح) إصدار الموجز القطري لبنين في مجالات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع

٣٢- أشار العرض المشترك الذي قدمته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونيسيف إلى أن بنين تعاني من ضعف التنوع في اقتصادها حيث لم تتغير بنيتها إلا قليلاً منذ عام ١٩٩٠. وجاء فيه أن الناتج المحلي الإجمالي للبلد يركز أساساً على الزراعة والصناعة والتجارة والصناعة التحويلية. وأضاف أن هذه القطاعات الثلاثة توفر الجزء الأكبر من فرص العمل للسكان (٧٨ في المائة في عام ٢٠١٥)، ولكنها تتسم بانخفاض الإنتاجية. ونتيجة لذلك، ارتفع حجم العمالة غير المستقرة في الاقتصاد (يقبل الدخل الشهري لـ ٦٢ في المائة من العمال عن الحد الأدنى المضمون للأجور في المهن المختلفة). وبالإضافة إلى ذلك فإن النمو السكاني المرتفع في البلد (٥,٣ في المائة) يطرح تحديات اجتماعية (في مجالات التعليم والصحة، والتوسع الحضري) ويؤدي إلى ضغوط كبيرة على ميزانية الدولة التي تؤثر بدورها على نوعية الخدمات العامة المقدمة للسكان. وأفاد العرض أن القيود المحددة التي تعاني منها قطاعات الزراعة والصناعات التحويلية الزراعية لا تيسر تحقيق التحول الهيكلي.

٣٣- ورحب المندوبون بجودة الموجز القطري في مجالات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع، المشفوع بتحليلات مستفيضة في مجال الإنتاج والعمالة وعلى المستوى الاجتماعي. وتساءلوا عن أهمية الإحصاءات المتعلقة بالعمالة والإصلاحات المحددة لدعم عملية التحول الهيكلي للبلدان وكذلك ضرورة اعتماد نهج قائم على المشاركة والإمساك بزمam الأمر في عملية إعداد الوثيقة.

(ط) تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن ”الآثار المحتملة لتوسيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنطقة التجارية الحرة القارية الأفريقية“

٣٤- أحاط المندوبون علماً بتقرير الاجتماع.

### سابعاً - استعراض الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الاجتماع وإقرارها

٣٥- شرعَ المقرر في تلاوة مشاريع الاستنتاجات والتوصيات على المشاركين. وبعد مناقشة مستفيضة وإدراج بعض التعديلات المقترحة، إعتد الاجتماع التوصيات الواردة في المرفق.

### ثامناً - تاريخ اجتماع لجنة الخبراء المقبل ومكان انعقاده وموضوعه

٣٦- تقرر أن تُعقد الدورة المقبلة للجنة الخبراء في عام ٢٠١٩ في ليبيريا. وسيتولى السيد سوستين كنانسونو، نائب مدير ديوان وزير الدولة للتخطيط والتنمية في جمهورية بنين رئاسة مكتب لجنة الخبراء إلى حين انعقاد الدورة المقبلة. وستحدد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تاريخ الدورة بالاتفاق مع ليبيريا. وستشعر اللجنة كذلك الدول الأعضاء بموضوع الدورة قبل انعقادها.

## تاسعاً - حفل الاختتام

٣٧- تلا أحد المندوبين قرار شكر باسم المشاركين في الدورة الحادية والعشرين للجنة الخبراء الحكومية الدولية لغرب أفريقيا. حيث أعربوا عن تقديرهم للسلطات العليا والشعب في بنن عن حسن الضيافة والمعاملة الطيبة التي حظوا بها. كما شكروا مدير المكتب دون الإقليمي للجنة وأمانتها الذين رافقوهم خلال الجلسات.

٣٨- وقُدمت مداخلتان أثناء الحفل الختامي. فقد أعرب مدير المكتب دون الإقليمي، السيد ديمتري سانغا، عن شكره من جديد لبنن وللمندوبين على إنجاح تنظيم الاجتماع وعلى جودة المناقشات وأهمية التوصيات التي سيسترشد بها صانعو القرار من دون شك على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي في جهودهم الرامية إلى مواجهة تحديات التنمية والتكامل. وبينما أكد مدير ديوان وزير الدولة للتخطيط والتنمية في جمهورية بنن في كلمته الختامية أن اجتماع كوتونو كان ناجحاً للغاية، طمأن المشاركين على التزام بنن بتعزيز التكامل دون الإقليمي والشراكة من أجل التنمية.

## المرفق: موجز التوصيات

٣٩- قدمت لجنة الخبراء الحكومية الدولية التوصيات التالية للدول الأعضاء والجماعة الاقتصادية الإقليمية والمنظمات الحكومية الدولية:

### '١' تقرير عن الموجز دون الإقليمي لغرب أفريقيا

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- التعمق في التحليلات الخاصة بالتجارب القُطرية في مجال التنوع الاقتصادي وتوسيع تلك التحليلات؛

#### الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

- اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التكامل دون الإقليمي، لاسيما فيما يتعلق بالأبعاد الخاصة بالترابط بين الهياكل الأساسية، والتكامل التجاري والتكامل الإنتاجي.

#### الدول الأعضاء:

- تعزيز الجهود المبذولة من أجل تطوير سلاسل القيمة للسلع الأساسية في المنطقة دون الإقليمية وذلك للحد من التعرض لتقلبات أسعار المواد الخام وللرفع من القيمة المضافة المحلية؛

- كفاءة تنفيذ مختلف المبادرات المتعلقة بالتنوع الاقتصادي المدرجة في برامج التنمية الوطنية في البلد.

'٢' تقرير عن العرض الذي تقدمت به اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لبناء القدرات في أفريقيا: دعم الدول لاكتساب القدرات في مجال التكيف والأمن والتنمية

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا/المعهد الأفريقي للتنمية الاقتصادية والتخطيط:

- تعزيز نظام اختيار المرشحين وقياس أثر التدريب على تعزيز قدرات البلدان؛

#### الدول الأعضاء:

- تشجيع تقديم الطلبات للمعهد للتدريب المخصص للاستجابة بشكل أفضل للاحتياجات القُطرية وتوسيع عدد المستفيدين؛

- ضمان انتظام دفع المساهمات المالية للمعهد.

٣' تقرير عن تنفيذ برنامج عمل المكتب دون الإقليمي لغرب أفريقيا للفترة ٢٠١٧ وآفاق عام ٢٠١٨

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- تعزيز تبادل الخبرات بين البلدان على أساس أفضل الممارسات على صعيد بلدان غرب أفريقيا؛
- تعزيز الدعم المقدم للنظم الإحصائية الوطنية، والتعجيل خصوصاً بإعادة النظر في قاعدة حساب الناتج المحلي الإجمالي؛

#### الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ودولها الأعضاء:

- تشجيع التفكير في معايير التقارب في سياق تنقيح قاعدة حساب الناتج المحلي الإجمالي.

٤' تقرير عن تنفيذ أهداف التنمية المستدامة

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- مساعدة البلدان على تحسين نوعية البيانات وطريقة جمعها بغية تقييم التقدم المحرز نحو تنفيذ خطتي عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣ على نحو واف؛
- وضع أداة الرصد المشترك لخطتي عامي ٢٠٣٠ و ٢٠٦٣ في متناول الدول وتعزيز قدراتها في هذا الصدد؛

#### الدول الأعضاء:

- تزويد النظم الإحصائية بالموارد اللازمة لضمان إدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط الوطنية من أجل تحسين تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف خطة عام ٢٠٣٠؛
- إتاحة البيانات المستحدثة بدعم من المؤسسات الإنمائية للتمكين من رصد أهداف التنمية المستدامة وتقييمها في الوقت المناسب؛
- تعزيز النظم الإحصائية وإدماج أهداف التنمية المستدامة في السياسات والخطط الوطنية من أجل تحسين تقييم التقدم المحرز في تحقيق هذه الأهداف.

٥' مائدة مستديرة: "التكامل الإقليمي في غرب أفريقيا: التحديات الجديدة والآفاق"

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- دعم البلدان في إجراء دراسات الأثر ومواءمة الأطر التنظيمية والقانونية للدول الأعضاء مع تلك المنصوص عليها في منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية؛

### الدول الأعضاء/ الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا:

- رفع القيود عن الحركة الفعلية للسلع والأشخاص وتعزيز الهياكل الأساسية والترابط بين الهياكل الأساسية على الصعيد دون الإقليمي؛
- تعزيز آلية السلم والأمن في وجه التهديدات الأمنية التي تعاني منها المنطقة دون الإقليمية؛
- تعزيز آلية التشاور المسبق وإشراك الجهات المعنية بصفة مباشرة في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية (السكان، والقطاع الخاص، والبرلمانيون) قبل الدخول في مرحلة التفاوض.

### '٦' تقرير عن المبادرات القارية للجنة الاقتصادية لأفريقيا

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- نشر الإطار الاستراتيجي المنقح للجنة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩ على نطاق واسع لتوعية الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين بتوجيهات من اللجنة؛

### الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى والدول الأعضاء:

- التوفيق بين الطلبات المقدمة للجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن مجالات تدخلها البرنامجية، وفقا لإطارها الاستراتيجي المنقح لعام ٢٠١٨.

### '٧' جلسة خاصة عن التكامل الإقليمي

- مراعاة المبادرات التي تتخذها المنظمات دون الإقليمية لدعم التكامل الإقليمي بما فيها منظمة استثمار نهر السنغال، ومصرف التنمية لغرب أفريقيا، والمرصد الاقتصادي والإحصائي لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

### '٨' إصدار الموجز القطري لبنين في مجالات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع

#### اللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

- تعزيز العملية القائمة على المشاركة والملكية لعملية إصدار الموجز في مجالات التحول الهيكلي والعمالة والإنتاج والمجتمع

#### الدول الأعضاء:

- تعزيز النظم الإحصائية لتوفير التحليلات المعمّقة في مجالات الإنتاج والعمالة والحماية الاجتماعية.

٩' تقرير اجتماع فريق الخبراء بشأن "الآثار المحتملة لتوسيع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا  
ولمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية"

أحاطت لجنة الخبراء علما باستنتاجات اجتماع فريق الخبراء وأيدتها.